سلسلة فكرية
عقائدية في النظرية
العالمية الثالثة



د. فرحات صالح شرننه

الحاجة الى النظام الإشتراكي الجماهيري الجديد



المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان
طرابلس - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

عيسى يوسف [illegible]

كتاب
الزحف الأخضر

كتاب

الزحف الاخضر

د. فرحات صالح شرننه

الحاجة الى النظام الاشتراكي الجماهيري الجديد

منشورات

المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان

طرابلس - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

الطبعة الأولى

1391 و.ر 1982 م

المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان
طرابلس - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

ص.ب 959

محتويات الكتاب

مُقدّمَة

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل بعض الأنظمة الإقتصادية التي عرفها الإنسان ووضعها لحل مشاكله الاقتصادية مركزاً في ذلك على بعض النقاط الأساسية منها :

أولا :

مفهوم النظام الاقتصادي ووظائفه الرئيسية .

ثانيا :

التعرض للأنظمة الاقتصادية المعروفة في العالم

اليوم وخاصة النظام الرأسمالي والنظام الماركسي من حيث المبادىء الأساسية التي يقوم عليها كل من النظامين ومدى مساهمتهما في حل المشكلات الاقتصادية وما حققه من نجاح وما اعتراه من فشل في هذا الخصوص .

ثالثاً :

سيتعرض البحث الى الأسباب التي أدت الى ظهور النظام الاشتراكي الجديد الذي نادت به النظرية العالمية الثالثة في الفصل الثاني من الكتاب الأخضر .

وأخيراً ، سيتناول البحث المساهمات الإيجابية والحلول الجذرية التي أتى بها هذا النظام الجديد .

مفهوم النظام الاقتصادي :

يقصد بالنظام الاقتصادي مجموعة القواعد والمؤسسات والمنظمات التي يختارها المجتمع كأسلوب ووسيلة لحل المشكل الاقتصادي ويضع المجتمع الاطار القانوني لتنظيم وتحديد اشكال هذه المؤسسات وفقا لعاداته وتقاليده وظروفه الاجتماعية وقيمه الأخلاقية والدينية .

الهدف من النظام الاقتصادي :

ان الهدف من أي نظام اقتصادي هو حل المشكلة الاقتصادية والمتمثلة في وجود عدم موازنة بين حاجات الأفراد ورغباتهم وبين الموارد

الاقتصادية المتاحة والمتوفرة وذلك حتى يتسنى للأفراد الحصول على اشباع أكبر قدر ممكن من هذه الحاجات والرغبات وتحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية الاقتصادية واعلى مستوى ممكن من المعيشة لأفراد المجتمع وذلك باستخدام هذه الموارد الاقتصادية . فحاجات ورغبات الانسان تتميز بأنها متعددة ومتجددة وغير محدودة بينما الموارد الاقتصادية المتوفرة تتميز بأنها نادرة ومحدودة ولا تكفي لاشباع كل الحاجات والرغبات الانسانية ، فاذا كانت موجودة ومتوفرة بدرجة كبيرة كالهواء مثلا ، فلن تكون هناك مشكلة اقتصادية ولن تكون هناك حاجة لنظام اقتصادي على الاطلاق ، وذلك لأن كل الحاجات سيتم اشباعها دونما تعب أو مجهود كبير . ولكن عالما كعالمنا اليوم أصبح يتميز

بكثرة عدد سكانه وتزايد مطالبهم واحتياجاتهم بالاضافة الى تناقص وندرة الموارد الاقتصادية المتوفرة مقارنة بما هو مطلوب من هذه الموارد لسد هذه الاحتياجات المتزايدة . بالاضافة الى ما نتج عن ذلك من تعارض في المصالح على امتلاك وكيفية استخدام هذه الموارد . كل يحاول أن يظفر بهذه الموارد ويستقل باستخدامها .

ومع مرور الزمن تحول هذا التعارض في المصالح الى نوع من الصراع ، سواء بين الأفراد داخل المجتمع الواحد أو بين المجتمعات نتيجة لكل ذلك ، أصبح من الضروري ايجاد نظام اقتصادي يعمل على ايجاد حل للمشكلة الاقتصادية ويسعى الى تحقيق الرفاهية للمجتمع ككل ورفع مستويات المعيشة لجميع الأفراد وذلك عن طريق استخدام الموارد الاقتصادية

المتاحة في انتاج السلع والخدمات لاشباع أكبر قدر ممكن من حاجات ورغبات الانسان حتى يكون الانسان حرا وسعيدا . ولكي يحقق أي نظام اقتصادي هذا الهدف لا بد من القيام بعدد من المهام والوظائف .

وظائف النظام الاقتصادي :

إن أي نظام اقتصادي مهما كان نوعه لا بد وان يقوم ببعض الوظائف والمهام الرئيسية والتي من شأنها تمهيد الطريق أمام تحقيق الهدف المنشود وهو سعادة الانسان ويمكن تلخيص هذه الوظائف في الآتي :

1 ـ تحديد نوع السلع والخدمات التي يجب أن تنتج :

لقد سبق وان ذكرنا بأن الحاجات والرغبات

الانسانية متعددة ومتجددة وغير محدودة وانها تتنافس على الموارد الاقتصادية النادرة ، كذلك تعرف بأن الموارد الاقتصادية ذات استخدامات بديلة وانه لا يمكن استخدامها في انتاج نوعين من الانتاج في آن واحد ، لذلك كله فانه يتعين على النظام الاقتصادي ايجاد وسيلة للاختيار والمفاضلة بين هذه الحاجات المتعددة واعطاء الأولوية لما هو أكثر أهمية من وجهة نظر المجتمع حتى يتسنى توجيه الموارد الاقتصادية لانتاج السلع والخدمات اللازمة لاشباع تلك الحاجات وعدم تبذيرها في انتاج سلع وخدمات قد لا تكون مطلوبة او أنها تستخدم في إشباع حاجات غير ذات أهمية بالنسبة للمجتمع .

2 ـ تنظيم الانتاج :

إن هذه المهمة تتطلب توجيه الموارد الاقتصادية في المجتمع بطريقة من شأنها ضمان انتاج السلع

والخدمات المرغوبة بالكميات المطلوبة وهذا يعني منع توجه الموارد الاقتصادية وعناصر الانتاج الى الصناعات التي تنتج سلعا وخدمات أقل أهمية من وجهة نظر المجتمع ، وتحويل هذه الموارد الى الانتاج الأكثر أهمية . كذلك يجب اختيار أفضل الطرق لاستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة ، حيث انه يمكن استخدام هذه الموارد بعدة طرق مختلفة ليست كلها على نفس المستوى من الكفاءة .

3 ـ توزيع الانتاج :

كذلك يجب على النظام الاقتصادي ايجاد أنسب الطرق لتوزيع الانتاج على عناصره وبين أفراد المجتمع حيث تتوفر العدالة في التوزيع وينتفى الاستغلال والتفاوت في الدخول التي ينشأ عنها تقسيم المجتمع الى طبقات وما ينتج عن ذلك من صراعات ومشاكل .

4 ـ ايجاد نوع من الحوافز :

أيضا نجد من واجب النظام الاقتصادي ايجاد نوع من الحوافز التي من شأنها تشجيع الأفراد وتحفيزهم على زيادة الانتاج وتحريكهم للقيام بمهامهم داخل المجتمع على أكمل وجه . .

5 ـ تنمية الموارد الاقتصادية والمحافظة عليها وتحسين طرق استخدامها :

ان النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية يستوجبان تنمية الموارد الاقتصادية وتطويرها والمحافظة عليها من أي ضرر يمكن أن يلحق بها ومحاولة تعريض ما قد يعتريها من تلف أو نقص في قيمتها نتيجة لاستهلاكها ، كذلك يستوجبان تحسين طرق استخدام هذه الموارد وزيادة كفاءة استخدامها ، لذلك فان أي نظام اقتصادي يهدف

الى الرفاهية الاقتصادية وارتفاع مستوى المعيشة لدى الأفراد لا بد وأن يهتم بجانب تطوير وتنمية وتحسين طرق استخدام الموارد الاقتصادية .

ان هذه الوظائف الأساسية بالرغم من انها متواجدة في أي نظام اقتصادي إلا أن الطريقة أو الكيفية التي يتم بموجبها القيام بهذه الوظائف أو المهام تختلف من نظام اقتصادي الى نظام اقتصادي آخر . وسنحاول الآن أن نعطي فكرة موجزة عن بعض الأنظمة الاقتصادية من حيث مبادئها الأساسية والطرق المتبعة في كل منها للقيام بهذه الوظائف أو المهام مركزين بوجه الخصوص على النظام الرأسمالي والنظام الماركسي (الشيوعي) والنظام الاشتراكي الجديد :

النظام الرأسمالي .

النظام الرأسمالي من أقدم النظم الاقتصادية المعاصرة ويمكن تعريفه بأنه ذلك النظام الذي يتصف أساسا بالملكية الخاصة لوسائل الانتاج وتسخير هذه الوسائل من قبل الأفراد لتحقيق الربح تحت ظروف الحرية الاقتصادية والمنافسة الكاملة .



المبادىء الأساسية
التي يرتكز عليها
النظام الرأسمالي :

ان النظام الرأسمالي يرتكز على أسس ومبادىء أساسية من أهمها :

1 ـ الحرية الاقتصادية :

ويقصد بهذا المبدأ ان الأفراد يجب أن يكونوا أحرارا في ختيار النشاط الاقتصادي الذي يحقق لهم مصالحهم الشخصية وما يتضمنه ذلك من حرية اختيار المهنة أو الحرفة وحرية التعاقد وحرية التملك وحرية الباعث الشخصي . ولا يحد من هذه

الحريات طالما أنها في حدود القانون الا شرط عدم تعارضها مع تحقيق الأفراد الآخرين مصالحهم الشخصية ، ولحماية هذه الحريات يتطلب هذا النظام عدم تدخل الدولة أو الحكومة في النشاط الاقتصادي ، واذا تطلب الأمر وجود التدخل فان هذا التدخل يجب أن يكون في أضيق نطاق ممكن وذلك لأن مهام الحكومة الرئيسية طبقا لهذا النظام يجب ان تكون المحافظة على الأمن الداخلي والخارجي والاهتمام بأمور القضاء والعدل .

2 ـ الملكية الفردية أو الملكية الخاصة :

تعتبر الملكية الفردية أو الملكية الخاصة من أهم ركائز هذا النظام ، ولهذا ، فهو يعطي الفرد الحرية الكاملة في أن يمتلك ما شاء بغض النظر عن الكيفية التي يتحصل بها على هذه الممتلكات طالما

أنه تملكها بطرق قانونية . كذلك فإن هذا النظام يعطي الفرد الحرية الكاملة في التصرف فيما يملكه من ممتلكات طالما أن هذا التصرف في حدود القانون دون النظر لما قد يتضمنه هذا الاستعمال من استغلال للآخرين . ويعتبر النظام الرأسمالي اعطاء الفرد الحرية الكاملة في التملك والتصرف فيما يملك حافزا ودافعا قويا للعمل المنتج ومحركا للنمو الاقتصادي والتقدم الاقتصادي .

3 ـ الربح كحافز على الانتاج :

يعتقد انصار النظام الرأسمالي بأن الربح خير مؤشر وخير موجه لاحداث التوازن الاقتصادي في المجتمع ، وذلك لأن الربح من أكفأ الحوافز على الانتاج ، وبالتالي التقدم الاقتصادي ، فاذا كانت سلعة معينة غير متوفرة في السوق والطلب عليها

كبير فان سعرها سيرتفع مما يؤدي الى زيادة الربح في انتاج هذه السلعة والذي بدوره سيؤدي الى دخول منشآت جديدة في هذا المجال وزيادة انتاج هذه السلعة حتى ينخفض سعرها ويختفي الربح .
وكذلك فان وجود سلعة معينة بكميات كبيرة في السوق لدليل على أن عرض هذه السلعة كبير مما يؤدي الى انخفاض سعرها ، وبالتالي انعدام الربح ووجود خسارة في انتاجها والذي بدوره يؤدي الى خروج بعض المنشآت من هذا المجال الانتاجي حتى ينخفض عرض هذه السلعة ويرتفع السعر حتى تنتفي الخسارة أي أن وجود الربح يؤدي إلى زيادة الانتاج واختفاءه يؤدي إلى تخفيض الانتاج .

4 ـ المنافسة الحرة وآلية جهاز الثمن :

يضع النظام الرأسمالي ثقة كبيرة في المنـافسة

الحرة وجهاز الثمن كقوة محركة وموجهة للنشاط الاقتصادي،ان انصار النظام الرأسمالي يعتقدون بأن ترك الحرية للأفراد في اختيار النشاط الاقتصادي سيخلق منافسة شـريفة واذا لم تـوجد أيـة قيود وتحققت كل شروط المنافسة ، فان هذه المنافسة ستصبح منافسة كاملة من شأنها أن تمنع استغلال الجماعات بعضها البعض ، حيث تقوم المنافسة الكاملة بمعادلة القوى المؤثرة على عرض وطلب السلع والخدمات المختلفة فتحدد نتيجـة لذلـك الأسعار التي تعمل على تحديد الكميات الواجب انتاجها من هذه السلع والخدمات ، واذا ما توافرت المنافسة الكاملة فان جهاز الثمن سيقوم تلقـائيا بتوجيه وارشاد الأفراد الى اختيار ما يحقق لهم أقصى منفعة ممكنة كما سيعمل على توجيه قرارات الانتاج في المجالات المختلفة ، وعن طريق الأسعار أيضا

يستطيع المنتجون اختيار أكفأ الطرق الانتاجية واذا ما كانت عوامل الانتاج حرة في التنقل من مجال انتاجي الى مجال انتاجي آخر ومن منطقة جغرافية الى منطقة جغـرافية أخـرى ، فان جهـاز الثمن سيؤدي تلقائيا الى توزيع الموارد الاقتصادية التوزيع الأمثل ، ويكون النشاط الاقتصادي متوازناً .

5 ـ نظرية التوافق الاجتماعي :

ان المبادىء الأساسية السابقة مبنية في الواقع على ايمان أنصار هذا النظام المـطلق بنظريـة التوافق الاجتماعي والتي مضمونها استحالة وجود تعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة أو المجتمع طالما أن المجتمع هو عبارة عن مجموع أفراده . فإذا ما حقق كل فرد مصلحته الشخصية وحقق سعادته

فان هذا يعني تحقيق مصلحة المجتمع ككل . كما يعتقد أنصار هذا النظام بأن التوافق بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع يحدث تلقائياً لوجود ما يعبرون عنه باليد الخفية التي تقود الفرد وهو في سبيل تحقيق مصلحته الذاتية الى تحقيق مصلحة المجتمع دونما يدري ذلك وبالرغم من أنها ليست هدفه الأساسي وقد عبر آدم سميث عن اعتقاده في هذه النظرية بالعبارة التالية :

« ان الفرد يحقق مصالح المجتمع بدرجة أكبر من خلال خدمة شؤونه الخاصة مما خصص وقته وجهده لخدمة المجتمع أساسا » .



بعد أن ذكرنا بطريقة موجزة ، أهم خصائص ومبادىء النظام الرأسمالي يجب أن نتعـرف على الطريقة أو الكيفية التي يتبعها هذا النظام في تحقيق تأدية الوظائف الأساسية مثل تحديد نوعية وكمية الانتاج كيفية الانتاج وتنظيمه ، طريقة توزيع الموارد الاقتصادية على الأنشطة الاقتصادية المختلفة وكيفية توزيع الناتج وغيرها من الوظائف الأخـرى ثم نتعرف على نوعية الضوابط وأجهزة الرقابة الموجودة بهـذا النظام والتي تكفـل تأديـة هذه الـوظائف وبالطريقة المطلوبة .

إن أنصـار هذا النـظام يعتقـدون بـأن هـذه الوظائف تتحقق بطريقة تلقائية وذلك بتوفر المنافسة

وآلية جهاز الثمن . فإذا ، ما توفرت حرية الأفراد في اختيار النشاط الاقتصادي واذا ما توفرت المنافسة الكاملة فان جهاز الثمن سيقوم بتحديد نوعية وكمية السلع والخدمات التي يجب ان تنتج كما أن جهاز الثمن وما وراءه من حافز الربح يؤشر للمنتجين بانتاج السلع والخدمات المطلوبة والمرغوبة والتي تكون أسعارها مرتفعة وتدر ربحاً . . والتخلي عن انتاج السلع والخدمات غير المرغوبة وغير المطلوبة والتي تكون أسعارها منخفضة ولا تدر ربحا وبطريقة آلية أيضا فان جهاز الثمن وحافز الربح يحثان المنتجين على انتاج تلك الكميات من السلع والخدمات التي تحقق أقصى ربح ممكن أو أقل خسارة ممكنة .

كذلك نجد أن جهاز الثمن وحافز الربح يشيران للمنتجين باختيار أكفأ السبل الانتاجية والتي تعطي

نفس الكمية من الانتاج بأقل تكلفة ممكنة . وأخيراً فان جهاز الثمن يقوم أيضا بدور الموزع للانتاج على عناصره كل بنسبة اسهامه في العملية الانتاجية فأصحاب عوامل الانتاج يقومون ببيع خدماتهم وخدمات عوامل الانتاج التي يمتلكونها ويحصلون على دخل في مقابل ذلك ، وعن طريق هذا الدخل يقومون بشراء سلع وخدمات وهكذا تستمر عملية الانتاج .

وبصورة مختصرة فان النظام الرأسمالي لا يعتقد بضرورة تواجد أجهزة تخطيط ولا أجهزة رقابية لمراقبة النظام حيث ان هذه الأجهزة موجودة تلقائيا بداخل هذا النظام وهي المنافسة وجهاز الثمن وحافز الربح ووجودها كفيل بمراقبة النظام حتى يحقق الهدف المطلوب .



مدى نجاح وفشل النظام الرأسمالي في تحقيق الأهداف الأساسية للنظام الاقتصادي :

انطلاقا من المبادىء السابقة واستنادا عليها طبق النظام الرأسمالي واعتنقته واتبعته كثير من الدول حتى انه في فترة زمنية معينة كان هو النظام الوحيد المطبق على اقتصاديات العالم . ومما لا شك فيه ان هذا النظام حقق نجاحات . لقد استطاع هـذا النـظام أن يحـدث تحسنـا في ظـروف المعيشـة وارتفـاعـا في مستـويـاتهـا ، وازدهـرت في ظله

الصناعة والتجارة والزراعة ، كما تطورت في ظله الدراسات والبحوث العلمية التي من شأنها تطوير الانتاج وزيادته . كذلك فان النظام الرأسمالي كان بدون شك أفضل من النظام الذي سبقه وهو نظام الاقطاع الذي كان الانسان في ظله يباع ويشترى تبعا للاقطاعية التي يشتغل فيها الا ان هذه النجاحات التي حققها النظام الرأسمالي كانت في الواقع نتيجة ظروف تاريخية وسياسية واكبت النظام وكان لها الفضل الكبير في افساح المجال واتاحة الفرصة لتحقيق هذه النجاحات ومن هذه الظروف « الحركة الاستعمارية » وما صاحبها من الاستيلاء على خيرات شعوب وثروات قارات بأكملها ووضعها تحت تصرف وخدمة الدول الاستعمارية مما ساهم في زيادة تقدم ورفاهية شعوب تلك الدول واعتبارها كنجاحات النظام . كما استطاعت أن

تغطي بدرجة كبيرة على عيوب وفشل هذا النظام .

ان النظام الرأسمالي ينطوي على عيوب كثيرة تجعله يفشل في تحقيق مطالب الانسانية وسعادة البشرية ، وقد بدأت تظهر هذه العيوب جلية في الآونـة الأخيرة خـاصـة بعـد أن تقلص النفـوذ الاستعماري بعض الشيء وبدأت الشعوب تستقل وتسيطر على ثرواتها . ومن العيوب أو نقاط الفشل في النظام الرأسمالي ما يلي :

1 ـ التعارض بين مبدأ الفردية والمصلحة العامة :

ان قاعدة الفردية لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تحقق مصالح الجميع لقد اتضح من التطبيق العملي للنظام الرأسمالي بأنه يخدم مصالح طبقة معينة فقط وهي طبقة الرأسمالية التي احتكرت الى

حد كبير أدوات الانتاج . ان المصلحة العامة لا يمكن أن تتحقق بطريقة تلقائية في ظل سيطرة طبقة معينة على أدوات انتاج ، وفي ظل الاحتكارات التي تسود النظام الرأسمالي . . الآن تحولت الفردية الى عملية انتهازيـة واستغلاليـة . ان اعطاء الحـرية المطلقة للفرد في أن يحقق مصلحته الشخصية وفي أن يسعى وراء الربح ما استطاع الى ذلك سبيلا لا يؤدي الى تحقيق المصلحة العامة في النهاية. وه تدخل حكومات الدول التي تنتهج النظام الرأسمالي في النشاط الاقتصادي سواء عن طريق الضرائب التصاعدية وعن القوانين المضادة للاحتكارات أو عن طريق انتاج سلع وخدمات عامة الا دليل على التعارض وعدم التوافق بين المصلحـة الشخصية والمصلحة العامة ودليل على أنه لا يمكن الاعتماد على جهاز الثمن في تحقيق الأهداف الاقتصادية

والاجتماعية بطريقة آلية ودون تدخل .

2 ـ سوء توزيع الثروة والدخل :

ان المتتبع لنظام التوزيع في النظام الرأسمالي يلاحظ بأن هذا النظام قد أفرز نظاما توزيعيا سيئا للغاية سواء بالنسبة للثروة أو الدخل . . ان عدم العدالة في التوزيع التي يتسم بها هذا النظام لا تبررها لا الظروف الاقتصادية ولا الظروف الاجتماعية السائدة في البلدان الرأسمالية . ان القاء نظرة عابرة على الاحصائيات الخاصة بتوزيع الدخول والثروات في البلدان الرأسمالية لكفيلة بأن توضح عدم العدالة في هذا التوزيع حيث نجد نسبة قليلة من السكان يمتلكون معظم الثروات وبالتالي يحصلون على معظم الدخل والسواد الأعظم

من السكان قد لا يمتلك شيئا ولا يحصل على أكثر من الحد الأدنى للمعيشة فبينما قلة تتمتع بالخيرات وتبدد الأموال في أوجه انفاق تـرفيهية، نجد الغالبية تتضـــور من الجـوع والحـــرمـان أو تلهث وراء الضروريات . كذلك نجد في ظل هـذا النظام وكنتيجة لسوء التوزيع هذا ، كثيرا ما تنتج سلع وخدمات كمالية لا تطلبها الا الطبقة الرأسمالية التي تتركز لديها القوة الشرائية في الوقت الذي كان من الواجب انتاج السلع الضرورية التي هي مطلب السواد الأعظم من الشعب ان جهاز الثمن يكافىء الأفراد طبقا للندرة النسبية للموارد الاقتصادية التي بحوزتهم ولكنه لا يقدر على توزيع هذه الندرة بطريقة عادلة .

3 ـ التعرض للأزمات والتقلبات الاقتصادية :

من عيوب هذا النظام أيضا هو اتسامه بعدم الاستقرار في مستوى النشاط الاقتصادي مما يعرضه الى التقلبات والأزمات الاقتصادية وذلك لأن التلقائية التي يرتكز عليها هذا النظام لا يمكن الاعتماد عليها في تحقيق التوازن وكذلك لعدم واقعية الفروض القائم عليها وخير مثال على ذلك فرض المنافسة الكاملة ، حيث ان الغرض لا يمكن أن يتحقق على أرضية الواقع وذلك لاستحالة توفر شروط هذه المنافسة لعدم عملية المقترحات والسياسات التي يتبناها لمعالجة الاستقرار والبطالة ، الخ .

4 ـ فتح المجال أمام الكسب دون جهد :

لقد فتح النظام الرأسمالي المجال أمام بعض الأفراد لأن يتحصلوا على دخول دونما بذل أي مجهود يذكر في المقابل وذلك بفتحه المجال أمام الاستغلال بجميع أنواعه ، فالدخول المكتسبة عن طريق الأرباح الاحتكارية والدخول المكتسبة عن طريق الايجارات والدخول المكتسبة من الأرصدة والثروات الموروثة كلها تعتبر دخولا بدون جهد ولا عمل وهذا يعني أنه في ظل النظام الرأسمالي تستطيع مجموعة من الناس أن تعيش في رخاء ، دون أن تعمل ، وبذلك فان هذا النظام قد ساعد على خلق طبقة تملك ولا تعمل ، تستهلك ولا تنتج .

5 ـ فشل النظام في تحقيق مجتمع أفضل :

ان النظام الاجتماعي الذي بني على أساس النظام الرأسمالي لم يستطع أن يحقق مجتمعا أفضل وحياة اجتماعية سعيدة وذلك لأن هذا النظام عبارة عن نظام طبقي يسوده النظام الاجتماعي وعدم العدالة في أغلب جوانبه فقد انقسم المجتمع في ظل هذا النظام الى طبقتين طبقة تملك كل شيء وطبقة لا تملك شيئا وكنتيجة لهذا التقسيم اتسم المجتمع بنوع من الصراع بين الطبقتين ، ومع مرور الزمن ، زادت حدة ذلك الصراع ، وذلك لاتساع الهوة بين الطبقتين بالرغم من المحاولات الجادة والمستمرة من حكومات الدول الرأسمالية . . لتقريب تلك الهوة . . مع مرور الزمن تزداد الطبقة الرأسمالية غنى وقوة وسيطرة على ثروات وموارد

المجتمع وتزداد الطبقة العاملة الكادحة فقرا وتدهورا في مستواها المعيشي ، وبناء على هذه المحصلة الاجتماعية التي وصل اليها هذا النظام فقد أحد أركانه ومبادئه التي قام من أجلها وهو مبدأ الديموقراطية والحرية حيث أصبحت الحرية في ظله مكتوبة لمن يملك الثروة ويسيطر على الموارد الاقتصادية وهي الطبقة الرأسمالية ، أما الطبقة العاملة فالحرية الممنوحة لها حرية شكلية لا تستطيع بمقتضاها أن تغير من أمورها شيئا بل هي على العكس تستغل وتسخر وتحكم باسم الديموقراطية .

6 ـ عدم الاهتمام بالجانب الانساني في الحياة الاقتصادية :

ان النظام الرأسمالي لا يهتم بالجانب الانساني في علاقاته الاقتصادية وانما يركز فقط على الجانب المادي

ومن الأمثلة على ذلك تحدد الأجور طبقا لهذا النظام عند المستوى الذي يتعادل عنده الطلب والعرض على اليد العاملة بغض النظر عما اذا كان هذا المستوى من الأجر يكفي لسد حاجات الانسان الضرورية أم لا . . فهو ينظر لها على انها عملية تعاقدية بحتة لا دخل للجانب الانساني فيها كذلك فان حاجات ورغبات الانسان في ظل هذا النظام لا تؤخذ في الاعتبار عند تقرير كمية ونوعية الانتاج الا اذا كانت هذه الحاجيات والرغبات معززة بقوة شرائية اي أن الحاجيات والرغبات التي لا يساندها الدولار لا تعتبر طلبا فعالا وبذلك لا تؤثر في قرارات الانتاج .

هذه بعض عيوب النظام الرأسمالي ونقاط فشله وليست كل عيوبه حيث انه يحتوي على عيوب ومساوىء أخرى لا يتسع المجال لذكرها جميعا وشرحها : ومن الأمثلة على هذه المساوىء الأخرى

قتل روح التعاون وخلق نوع من الصراع وتقوية الأنانية والفردية والقضاء على الروابط الاجتماعية والفشل في خلق مجتمع متحاب متين تسوده الروابط الاجتماعية المتينة وخال من الانحرافات الاجتماعية والأمراض النفسية .

النظام الماركسي الشيوعي :

يمكن تعريف النظام الماركسي بأنه ذلك النظام الذي يتصف أساسا بالملكية العامة . . (ملكية الدولة أو الحكومة) لوسائل الانتاج وتوجيه هذه الوسائل من قبل الحزب الماركسي (اللجنة المركزية للحزب) لاشباع حاجات أفراد المجتمع المقررة والمحددة مسبقا .

انبثق الفكر الماركسي من كتابات كارل ماركس واعتمد عليها بدرجة كبيرة جدا فكتابات ماركس في

القرن التاسع عشر والتي حاولت تفسير حركة التطور التاريخي واكتشاف العوامل التي تحكم تطوره تعتبر المصدر الأساسي للفكر الشيوعي تقول كتابات كارل ماركس ان العامل الاقتصادي أو العامل المادي هو المحرك الرئيسي للحركات التاريخية والتطور التاريخي .

فحسب منطق التحليل الماركسي كل مجتمع مركب من مجموعة من التناقضات والأضداد وأوجه التعارض وان هذه الأضداد والتناقضات تؤدي الى التصادم والصراع ومن ثم الحركة والتغيير فالنظام الرأسمالي يقوم على عدة متناقضات أهمها وجود طبقة صغيرة رأسمالية تملك معظم أو كل أدوات الانتاج ولذلك فهي طبقة مستغلة وطبقة أخرى لا تملك شيئا عدا مجهودها العضلي أو الذهني الذي تقدمه في مقابل الحصول على أجر وبذلك فهي

مستغلة وهي تشكل الغالبية العظمى من السكان .
كما أوضح ماركس أنه نتيجة لاستحواذ الطبقة الرأسمالية على أدوات ووسائل الانتاج فان وضع الطبقة العاملة يزداد سوءا يوما بعد يوم وذلك لما يحويه النظام الرأسمالي من أوجه استغلال والتي من أهمها حصول الطبقة الرأسمالية على ما أسماه ماركس بفائض القيمة وهو عبارة عن الفرق بين قيمة ما ينتجه العمال من سلع وخدمات وقيمة ما يستلمه العمال من أجر مقابل هذا الانتاج . . ان استحواذ الطبقة الرأسمالية على فائض القيمة من شأنه أن يؤدي الى اختلال التوازن بين الانتاج والاستهلاك . . وقدرة الطبقة العاملة على الانتاج تفوق قدرتهم على الاستهلاك . . نتيجة عدم حصولهم على قيمة ما قاموا بانتاجه وهذا بدوره يؤدي الى حدوث أزمات اقتصادية وبطالة من هنا

ينبثق التناقض الذي يولد الصراع الطبقي العنيف ثم الانفجار ، فالثورة الدموية التي سوف تتكفل بتصفية النظام الرأسمالي وانهائه وفسح المجال أمام النظم الاشتراكية فالشيوعية .

ان نهاية النظام الرأسمالي من وجهة نظر ماركس لا ريب فيها كنتيجة حتمية للتناقضات التي ينطوي عليها هذا النظام فحينما تقوم طبقة العمال ، طبقة البروليتاريا كما أسماها ماركس بسحق الطبقة الرأسمالية والقضاء على جميع أوجه الاستغلال وانهاء الوضع الطبقي وما أدى اليه من حقد وصراع طبقي عنيف وحينما يصبح العمل ليس وسيلة للعيش بل من أولى ضرورياته وحينما يأخذ المجتمع من كل فرد وفق طاقته ومقدرته ويعطيه وفق حاجته ، وحينما يتم القضاء على الملكية الخاصة وتحل محلها الملكية العامة ويتم القضاء على فائض

القيمة . حينما يتم كل ذلك تصبح الشيوعية حقيقة واقعة . وحينما تتحقق الشيوعية يقول ماركس يتحقق المجتمع السعيد الخالي من الطبقات ، حيث انه يتكون من العمال فقط ، والخالي من الاستغلال وذلك لتملك المجتمع لجميع أدوات الانتاج وبما أن فائض القيمة في المجتمع سوف لن يعود لشخص معين أو مجموعة أشخاص وانما يعود لكل المجتمع فان أي زيادة في انتاجية العمال ستؤدي الى زيادة في حاجات الأفراد المشبعة .

كما يقول ماركس انه في ظل هذا النظام سوف تنتهي المتناقضات حيث لا يوجد ما تتغذى عليه . انه مجتمع جديد يقوم على أسس ومبادىء فلسفية جديدة .

يقوم النظام الماركسي (الشيوعي) على أسس ومبادىء أساسية أهمها :

1 ـ الغاء الملكية الخاصة واحلال الملكية العامة بدلا منها :

يعتقد أنصار النظام الماركسي بأن الملكية الخاصة لأدوات ووسائل الانتاج في النظام الرأسمالي هي السبب الأساسي وراء ما أفرزه النظام الرأسمالي من مآس ومشاكل اقتصادية ، فهي وراء الاستغلال والاستعباد الذي تعاني منه الطبقة العاملة وهي وراء تركز الثروة في يد فئة قليلة وما نتج عن ذلك من صراع طبقي الخ . . . لذلك فان النظام الماركسي

نادى بضرورة الغاء الملكية الخاصة وإبدالها بالملكية العامة بحيث تصبح جميع وسائل وأدوات الانتاج ملكية عامة تقوم بادارتها الحكومة أو الهيئة المركزية للحزب وتقوم بتوجيهها لانتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات المجتمع.

2ـ الاعتماد على جهاز التخطيط وأسلوب التخطيط في اتخاذ قرارات الانتاج:

لا يعتمد هذا النظام على جهاز الثمن في تحديد كمية ونوعية الانتاج.

واختيار الطرق المناسبة للانتاج ولا في كيفية توزيع الموارد الاقتصادية لعمليات الانتاج ولا في كيفية توزيع الناتج وانما الذي يقوم بكل هذه المهام هو جهاز مركزي التخطيط يتم انشاؤه لهذا الغرض وتقوم الحكومة أو الهيئة المركزية للحزب بتوزيع

الدخل القومي وفقا للمعايير والضوابط المرسومة لذلك .

3 ـ العدالة في التوزيع :

تعتبر العدالة في التوزيع من أهم المبادىء التي تنادي بها الماركسية (الشيوعية) ومنطق العدالة في هذا النظام يقوم على أن يقدم الأفراد خدماتهم الى المجتمع كل حسب طاقته وقدرته الانتاجية . وفي المقابل يستلم كل واحد منهم أجرا بمقدار ما يحتاج اليه . ويعرف هذا المبدأ عادة « من كل حسب طاقته ولكل حسب حاجته » .

4 ـ عدم الاعتراف بالربح كحافز على الانتاج :

ان الهدف من النشاط الاقتصادي طبقا لهذا النظام هو اشباع الحاجات العامة والجماعية وليس تحقيق الربح أو السعي للحصول عليه ولذلك فان

الربح لا يعتبر ـ من وجهة نظر هذا النظام ـ حافزا ومحركا للانتاج بل على النقيض من ذلك يعتبر الربح وسيلة من وسائل الاستغلال تؤدي الى سوء توزيع في الدخل أو الثروة وبالتالي الى تقسيم المجتمع الى طبقة غنية وطبقة فقيرة مما يؤدي الى صراع مستمر . . ومن هنا فان الشعور الوطني والشعور القومي والاحساس بالمسؤولية والمشاركة في بناء الاقتصاد القومي وسد حاجات المجتمع يجب أن تكون خير حافز على زيادة الانتاج وتنمية الموارد الاقتصادية طبقا لهذا النظام .

الطريقة أو الكيفية التي ينتهجها النظام الماركسي في تأدية الوظائف الأساسية للنظام الاقتصادي :

وفقا للمبادىء الأساسية التي يقوم عليها هذا النظام ، والتي من ضمنها عدم الاعتراف بدور جهاز الثمن في تحديد كمية ونوعية الانتاج واختيار الطرق المناسبة للانتاج وكيفية التوزيع ، فان كل هذه الوظائف يتم القيام بها بطريقة مخططة وليس بطريقة تلقائية لذلك ، فان هذا النظام يعتمد على جهاز مركزي للتخطيط للقيام بهذه الوظائف

فالجهاز المركزي للتخطيط هو الذي يقوم بتحديد نوعية وكمية الانتاج في الاقتصاد وهو الذي يقوم بتخصيص الموارد الاقتصادية على مختلف الأنشطة الاقتصادية وعن طريقه أيضا يتم تحديد مستوى الأسعار وبالتالي ، توزيع الدخول والسلع والخدمات على المواطنين . هذا يعني أن كل شيء في النظام الماركسي مخطط ومحدد من قبل الجهاز المركزي للتخطيط . فالفرد في ظل هذا النظام ليس لديه الحرية في التملك وليس لديه الحرية حتى في تحديد كمية ونوعية السلع والخدمات التي يقوم باستهلاكها ولو بطريقة غير مباشرة كما هو الحال في النظام الرأسمالي .

مدى نجاح وفشل النظام الماركسي (الشيوعي) في تحقيق الأهداف الأساسية للنظام الاقتصادي :

لقد استطاع النظام الماركسي « الشيوعي » عن طريقة تهجمه على النظام الرأسمالي واكتشافه لعيوب ذلك النظام والتركيز عليها أن يقنع عددا كبيرا من الناس بأن الجنة والنعيم من الممكن الوصول اليه عن طريق اتباع النظام الماركسي وما ينطوي عليه من مبادىء وأسس وبذلك انتشر هذا النظام واعتنقته مجموعة من الدول مثل الاتحاد

السوفياتي والصين ودول أوروبا الشرقية وكوبا وغيرها . واستطاع هذا النظام في بعض هذه الدول أن يحقق نجاحات كبيرة في بعض المجالات الانتاجية وخاصة في المجال الصناعي واستطاع بذلك أن يحقق تقدما اقتصاديا ملموسا في فترة زمنية قصيرة اذا ما قورن بالنظام الرأسمالي وخير دليل على ذلك ما توصل اليه الاتحاد السوفياتي من تقدم اقتصادي خاصة في المجال الصناعي . . الا ان هذا النجاح وهذا الانتصار الذي حققه النظام الماركسي في بعض المجالات لم يكن خاليا من العيوب ولم يستطع أن يغطي نقاط الضعف في هذا النظام والتي من الممكن ايجازها في النقاط التالية :

1 ـ انعدام حرية الفرد :

لو أمعنا النظر جيدا في النظام الماركسي

(الشيوعي) كما هو مطبق في بعض الدول لوجدنا أن الفرد فقد حريته في اختيار النشاط الاقتصادي وفقد حريته في تملك أي شيء ملكية خاصة . . لقد فقد حريته في اختيار السلع والخدمات التي يستهلكها اذ أصبحت كل هذه الأشياء تقرر له من قبل الدولة أو الحزب الحاكم أو الجهاز المركزي للتخطيط . . ولذلك ، فان هذا النظام لم يستطع أن يحقق حرية الانسان ، بل على النقيض من ذلك فقد الانسان في ظله حتى بعض حرياته التي كان يتمتع بها في ظل النظام الرأسمالي .

2 ـ عدم القضاء على الاستغلال الذي قام من أجله

لقد قام النظام الماركسي (الشيوعي) حسب ما يزعم مؤيدوه من أجل القضاء على الاستغلال ومن أجل تحقيق العدالة في التوزيع وتخليص الطبقة

العاملة من ظلم واستعباد 3/4 الطبقة الرأسمالية ، ولكن في الواقع لم يستطع النظام الماركسي القضاء على الاستغلال اطلاقا . . ففائض القيمة الذي كان يذهب الى جيوب الرأسماليين في النظام الرأسمالي يذهب الى الدولة في ظل النظام الماركسي ولا يؤول الى الطبقة العاملة لذلك ، فان هذه الطبقة لا زالت مستغلة حتى في ظل النظام الماركسي حيث أنها لا تستلم قيمة لانتاجها وانما تستلم أجرا بالقدر الذي تراه الحكومة مناسبا . . فمن وجهة نظر العمال . . لا يزال الاستغلال قائما . . طالما أنهم لا يستلمون قيمة انتاجهم . . بغض النظر عما اذا كان هذا الفائض يذهب الى حساب الرأسمالي أم الى حساب الدولة أو المجتمع . . فالطبقة العاملة في الحالتين مستغلة وما الذي يجري الآن في بولندا الا دليل على ذلك .

3 ـ عدم القضاء على الطبقية :

لقد أدى تطبيق النظام الماركسي الى سيطرة معينة وهي طبقة الحزب الحاكم على مقدرات الأمور من جميع النواحي أما البقية الباقية فهي عبارة عن طبقة مسخرة مسيرة لا حول لها ولا قوة لذلك ، فان النظام الماركسي لم يقض على الطبقية . .

4 ـ انخفاض انتاجية العامل :

لقد أوضحت بعض الدراسات المقارنة بأن انتاجية العامل في ظل النظام الماركسي أقل من انتاجية زميله في النظام الرأسمالي وذلك لأن العامل في النظام الماركسي لا يجد ما يحفزه على الانتاج طالما انه سيستلم اجرا محددا بغض النظر عن مقدار ما

يقوم بانتاجه . كما أوضحت تجربة النظام الماركسي بأن الحوافز المعنوية كرسائل الشكر والأوسمة وغيرها لا تقوى على تحفيز العامل الى زيادة انتاجه كالحوافز المادية . .

لذلك كله نلاحظ نوعا من اعادة النظر في الغاء الملكية الخاصة تماما وذلك بالسماح لبعض الملكيات الخاصة الصغيرة لتكون جنبا الى جنب مع الملكية العامة علها تؤدي الى زيادة انتاجية العمال .

5 ـ وجود نوع
من الاستغلال :

ان الماركسية (الشيوعية) لا يمكن اعتبارها حلا سليما وذلك لأنها تقود الى الاستغلال من جديد وبطريقة جديدة وتدفع الى الكسل واللامبالاة . فطبقا لمبدئها القائل من كل حسب طاقته ولكل

حاجته ، نفرض ان هناك شخصين أ، ب وأن قدراتهما وحاجتهما على النحو التالي :

قدرة الشخص (أ) : 10 وحدات
وقدرة الشخص (ب) : 8 وحدات
وإذا نظرنا الى الحاجات نجد أن :
حاجة الشخص (أ) : 8 وحدات
وحاجة الشخص (ب) : 10 وحدات .

وفقا للمبدأ السابق سيؤخذ من الشخص (أ) وحدتان وتعطى للشخص (ب) وهذا بالطبع يعني الاستغلال من الشخص ب للشخص أ .

6ـ عدم التركيز
على الانتاج :

كذلك يؤخذ على النظام الماركسي بأنه نظام لا يعطي أهمية كبيرة ومن ذلك فهو لم يوجد الحوافز

الكفيلة بـزيادتـه وانما يـركز بـدرجة أكبـر عـلى التوزيع ، ومن ذلك لا تعتبر النظرية الشيـوعية نظرية توزيع فهي تبدأ منه وترتد اليه .

٦ـ خلق البيروقراطية والمكتبية :

وأخيراً يؤخذ على النظام الماركسي بأنه نظام يؤدي الى خلق نـظام بيروقـراطي ومكتبي كبير جدا ، وذلك لأن القرارات التي يتخذها الجهاز المركزي للتخطيط والمتعلقة بتحديد كمية ونوعية الانتاج وطرق الانتاج وتوزيعه . كل هذه القرارات تتطلب توفر جميع البيانات والاحصائيات اللازمة وتبويبها بكل دقة وأمانة . وهذا يتطلب عددا جراراً من الموظفين مما يؤدي الى خلق جهاز بيروقراطي ومكتبي باهظ التكاليف .

هذه بعض العيوب والانتقادات التي وجهت للشيوعية من الناحية التطبيقية وقد تعرضت الشيوعية لبعض الانتقادات حتى من الناحية النظرية . ولكن هذا لا يعني أن النظرية الماركسية سطحية وعديمة الأهمية على الاطلاق . فقد ساعدت النظرية الماركسية على كشف عيوب النظام الرأسمالي وتفهمها لمثل الاحتكار وما ينطوي عليه من استغلال وبطالة وأزمات اقتصادية ونزاع طبقي الخ . . . لكنها لم تستطع اقامة نظام اقتصادي يمكن البشرية من تخليص حريتها من جميع مظاهر الاستغلال والعبودية وبالتالي يمكنها أن تعيش في سعادة كما زعمته .

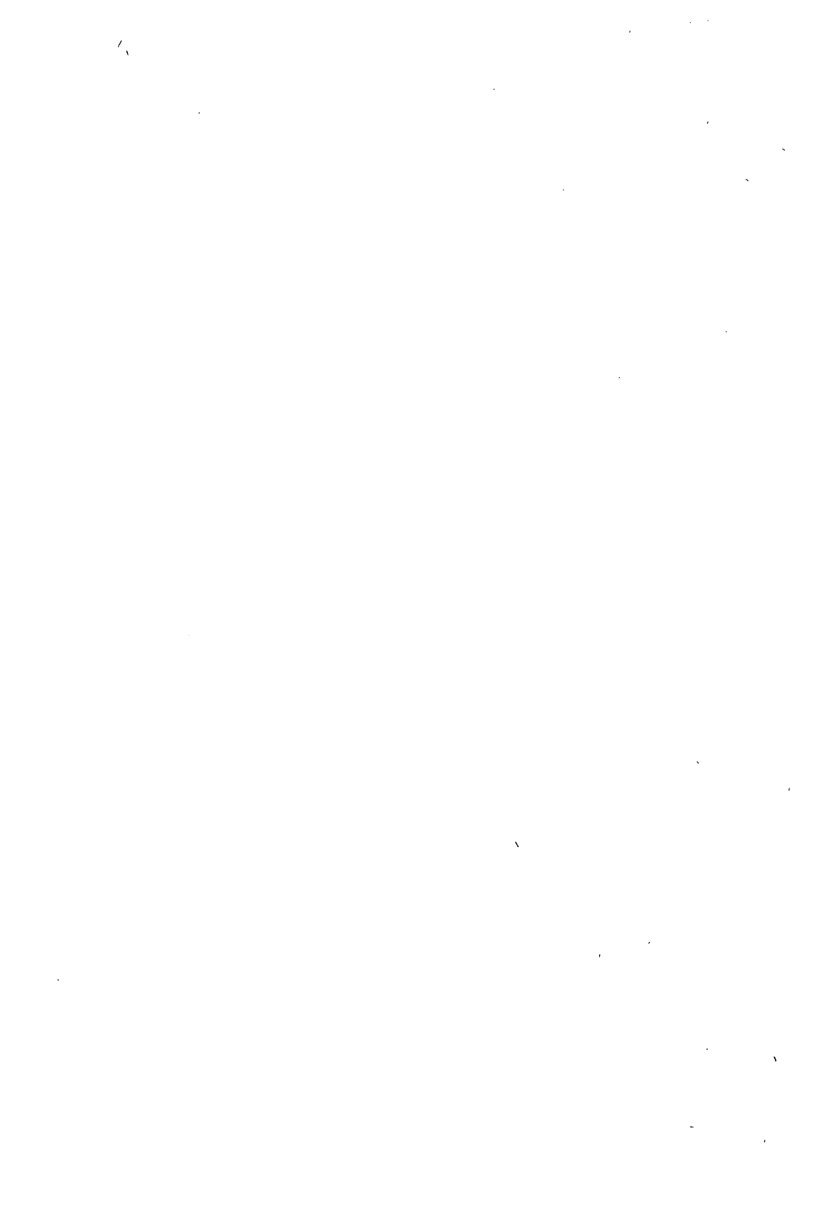
الحاجة إلى النظام الاشتراكي الجديد

1 ـ ان حاجات الانسان الضرورية مثل السكن والمركوب والمعاش الخ .. يجب أن تكون مملوكة ملكية خاصة ومقدسة ، بحيث لا يجوز المساس بها أو التحكم فيها من أي فرد أو جهة أخرى حتى ولو كان المجتمع نفسه ..

2 ـ ملكية خاصة لوسائل الانتاج في حدود اشباع الحاجات وفي حدود القدرة والجهد الخاص لاستعمالها لها دون استخدام الغير ..

3 ـ ملكية اشتراكية يكون المنتجون فيها شركاء في انتاجها تقوم محل الملكية الخاصة التي تقوم على انتاج الاجراء ..

4 ـ لقد افرز النظام الاشتراكي الجديد أهمية خاصة لعنصر الأرض نظرا لأهمية هذا العنصر في النشاط الاقتصادي ونظرا لطبيعة هذا العنصر المتمثلة في أنه من صنع الله سبحانه وتعالى ، ولا يستطيع أي انسان الادعاء بأنه قد شارك أو ساهم في انتاجه أو ايجاده وبذلك أوضح النظام الاقتصادي الجديد بأن ملكية هذا العنصر لا تؤول لأحد ، وهذا الايضاح وارد في مقولة (الأرض ليست ملكا لأحد) ولكن لكل انسان الحق في استعمالها والانتفاع بها في حدود مقدرته وجهده وفي حدود اشباع حاجاته دون استخدام الغير .



كيف ظهرت الحاجة الى النظام الاشتراكي الجديد (الجماهيري):

لقد ظهرت الحاجة الى النظام الاشتراكي الجديد كنتيجة حتمية لقصور الأنظمة الاقتصادية السابقة وفشلها في ايجاد حل جذري ونهائي للمشكلة الاقتصادية بالرغم من التغيرات والتطورات التي حدثت في هذه الأنظمة كمحاولة لحل بعض المشاكل الاقتصادية التي برزت وتبرز من حين لآخر ، فلو استعرضنا جميع المحاولات من قبل جميع الأنظمة السابقة لمعالجة المشكلات الاقتصادية

سواء المتعلقة منها بالعلاقة بين العمال وأصحاب العمل أو بالملكية أو غيرها لوجدنا انها لم تستطع حل هذه المشاكل الحل الجذري ، فبالنسبة للعلاقة بين العمال وأصحاب الأعمال لا شك أن الأنظمة الاقتصادية السابقة استطاعت أن تحدث فيها تغيرات وتطورات هامة جدا فتحديد ساعات العمل وتحسين ظروف العمل والاعتراف بحد ادنى للأجور ومشاركة العمال في الأرباح والادارة والقوانين المتعلقة بالضمان الاجتماعي والتأمينات ضد البطالة وحتى تكوين النقابات العمالية وحق الاضرابات وغيرها من التطورات والتحسينات في هذا المجال لا شك انها حققت مكاسب كثيرة للعمال وذلك لأنها أوجدت لهم حقوقا كانت تعتبر صعبة المنال في الماضي . الا اننا لو أمعنا النظر في هذه التطورات أو التغيرات لوجدنا انها لا تقدم لنا

حلولا جـذريـة للمشكلة ، فكـل التحسينـات والتـطورات التي حـدثت عـلى نـظام الأجـرة وعـلاقـة العمـال بـأصحـاب الأعمـال كـانت مجرد حلول اصلاحية ومسكنات مؤقتة لا أكثر ، لقـد كـانت أقـرب الى الاحسـان منهـا الى الاعتراف بحق العاملين فهي لم تتعد تحت أحسن الظروف كونها جزءاً من حق العاملين في العملية الانتاجية . ان العمـال الذين استؤجـروا للقيام بعملية انتاج لصالح الغـير الذي استـأجرهم لم يستلموا ما انتجوه وانما استلموا في المقابل أجرة وهذا يعني خروجا عن القواعد الطبيعية فالقاعدة الطبيعية والسليمة هنا هي ان العلاقة بين المنتج والانتاج يجب أن تكون مباشرة بمعنى ان الذي ينتج هو الذي يستهلك ولا يجب ان يتنازل عن انتاجه لأحد أو جهة أخرى مقابل أجره .

ان كل الأنظمة السابقة لم تستطع أن تحل هذا المشكل والدليل على ذلك ان المنتجين تحت كل هذه الأنظمة لا يزالون يستلمون أجرة مقابل الاشتراك في العملية الانتاجية بالرغم من اختلاف أشكال الملكية وتبدل أوضاعها من نظام لآخر والحل السليم والنهائي هنا هو أن يصبح العمال شركاء في عملية الانتاج لا اجراء .

كذلك فان المحاولات التي انصبت على الملكية والتغيرات والتطورات التي حدثت عليها سواء حدثت المتعلقة منها بتحديد هذه الملكية أو تحريم الملكية الخاصة تماما واحلال الملكية العامة بدلا منها لم تستطع أن تقدم الحل النهائي لهذا المشكل لأن هذه التطورات والتغيرات ركزت على الملكية من زاوية ملكية الرقبة وليس من زاوية الانتفاع

والاستخدام وكيفية ربط هذه الملكية بالانتاج والحاجات .

ان المعالجات الخاطئة للمشاكل الاقتصادية من قبل الأنظمة الاقتصادية السابقة ادت الى فشل هذه الأنظمة في تحقيق هدفها الأساسي هي محاولة خلق مجتمع انساني حر وسعيد ، مجتمع يكون الفرد فيه حرا من القيود والعراقيل وينعم فيه بكل خيرات الطبيعة ويصل فيه الى أقصى حد ممكن من السعادة ، ان الخطأ في معالجة المشاكل الاقتصادية من قبل الأنظمة السابقة يكمن في ابتعاد هذه الأنظمة عن القواعد الطبيعية في تحديد العلاقات الاقتصادية ان الحل النهائي طبقا للنظام الاشتراكي الجديد الموضح في الفصل الثاني من « الكتاب الأخضر » يكمن في الرجوع الى القواعد الطبيعية التي حددت العلاقة قبل ظهور الطبقات واشكال

الحكومات والتشريعات الوضعية . ان القواعد الطبيعية استطاعت ان تنتج اشتراكية طبيعية قائمة على المساواة بين عناصر الانتاج وحققت استهلاكا متساويا تقريبا لانتاج الطبيعة بين الأفراد ، أما عمليات التفاوت في الاستهلاك وعمليات التوزيع غير المتساوي وعمليات استغلال انسان لانسان آخر فهي ظواهر خارجة عن القواعد الطبيعية وبداية فساد الجماعة البشرية وبداية ظهور مجتمع الاستغلال ، مجتمع الطبقات، مجتمع الاضطرابات والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية .

النظام الاشتراكي الجديد «الجماهيري»

يقصد بالنظام الاشتراكي الجديد (أو النظام الاشتراكي الجماهيري) ذلك النظام الاقتصادي الموضح في الفصل الثاني من «الكتاب الأخضر» والذي يمكن تعريفه بأنه ذلك النظام الذي يتصف بالملكية الخاصة والمقدسة لوسائل الانتاج وذلك في حدود اشباع الحاجات وحدود المجهود الشخصي وملكية المجتمع لهذه الوسائل فيما زاد عن اشباع الحاجات الشخصية للأفراد .



المبادىء الأساسية التي يرتكز عليها النظام الاشتراكي الجديد « الجماهيري » :

يرتكز النظام الاقتصادي الموضح في الفصل الثاني من « الكتاب الأخضر » على مبادىء أساسية هي :

1 ـ هدف النشاط الاقتصادي هو الانتاج من أجل اشباع الحاجات :

ان النشاط الاقتصادي في المجتمع الاشتراكي

الجديد يجب أن يكون نشاطا انتاجيا من أجل اشباع الحاجات وليس نشاطا غير انتاجي أو نشاطا يبحث عن الربح من أجل الادخار الزائد عن اشباع الحاجات وذلك لأن الموارد الاقتصادية محدودة ونادرة لا تكفي لاشباع كل الحاجات الانسانية ومن هنا يجب حسن استغلالها في نشاطات اقتصادية منتجة ومفيدة وعدم تبذيرها واتلافها في نشاطات غير منتجة أو غير مفيدة حيث سيؤدي الى زيادة حدة المشكلة الاقتصادية وزيادة ندرة الموارد النسبية كما انه لا يجوز الاستحواذ على كمية من هذه الموارد أكثر من اللازم لاشباع حاجات الفرد وذلك لأن هذا سيؤدي الى حرمان انسان آخر من اشباع حاجاته ان الإدخار الزائد عن الحاجة هو حاجة انسان آخر من ثروة المجتمع ولكن هذا لا يعني بالطبع ان الادخار غير مسموح به طالما أن هذا الادخار هو من حاجات

الانسان الذي قام به ومن انتاجه الذاتي دون استغلال أو سرقة مجهود انسان آخر وليس على حساب حاجات انسان آخر .

2 ـ تحرير

حاجات الانسان :

المبدأ الثاني للاشتراكية الجديدة هو تحرير حاجات الانسان من أية سيطرة خارجية مهما كان مصدر هذه السيطرة ، وفي هذا الخصوص يقول الفصل الثاني من « الكتاب الأخضر » « ان حرية الانسان ناقصة اذا تحكم انسان آخر في حاجاته فالحاجة قد تؤدي الى استعباد انسان لانسان آخر ، وان الاستغلال سببه الحاجة، فالحاجة مشكل حقيقي والصراع ينشأ من تحكم جهة ما في حاجة الانسان » .

طالما قلنا ان هدف النظام هو سعادة الانسان وان السعادة لا تتوفر الا اذا توفرت الحرية وان الانسان لا يمكن ان يكون حرا الا اذا تحررت جميع حاجاته من السيطرة الخارجية بغض النظر عن مصدر هذه السيطرة سواء كان فردا أو طائفة أو حزبا ومن هذا المنطلق ، نجد الفصل الثاني من « الكتاب الأخضر » ينادي بضرورة تحرير حاجات الانسان من سيطرة أي جهة اخرى حتى ولو كانت هذه الجهة هي المجتمع نفسه ويوضح لنا الفصل الثاني من الكتاب الأخضر بأن الطريقة السليمة لتحرير حاجات الانسان هي أن تكون هذه الحاجات مملوكة ملكية خاصة ومقدسة للفرد نفسه لا يتحكم فيها ولا تتبع لأي جهة مهما كانت ان الانسان ما لم يملك حاجاته لا يملك التصرف فيها بالطريقة والكيفية التي يرضاها

وبالتالي فان حريته ستكون ناقصة ومن ثم فانه سوف لن يكون سعيدا وقد ضرب الفصل الثاني من « الكتاب الأخضر » بعض الأمثلة على الحاجات التي يجب أن تكون مملوكة ملكية خاصة ومقدسة ومنها المسكن والمركوب والمعاش الخ . . . والجدير بالذكر ان النظام الاشتراكي الجديد لم يقتصر على تحرير حاجات الانسان المادية فقط بل المعنوية أيضا والمقولة الأساسية هنا هي (في الحاجة تكمن الحرية) أي أنه لا يمكن أن تكون هناك حرية كاملة إلا إذا تحررت جميع حاجات الانسان من أي سيطرة خارجية .

3 ـ شركاء
لا أجراء :

إن المبدأ الثالث للنظام الاشتراكي الجديد ، هو

الغاء نظام الأجرة واستبداله بنظام الشركاء وذلك لما ينطوي عليه نظام الأجرة من ظلم واستعباد فنظام الأجرة كما هو مطبق في جميع أنحاء العالم وكما هو معروف لدينا جميعا يتضمن في طياته استغلال أصحاب الأعمال للعاملين والمتمثل في حصول العامل على أجرة مقابل الاشتراك في عملية انتاجية أقل بكثير من قيمة الانتاج الذي قام بانتاجه وبذلك فان العامل لا يتقاضى الا جزءاً فقط من قيمة انتاجه ، أما الباقي فيذهب الى أصحاب العمل إما في صورة ربح أو فائدة . بالاضافة الى ذلك نجد نظام الأجرة يتضمن العبودية ، عبودية صاحب العمل للعمال الذين استأجرهم للقيام بالعملية الانتاجية . فالعمال تحت نظام الأجرة دائما يشعرون بأنهم مدينون لصاحب العمل بتأمين قوتهم وقوت أولادهم ومن ثم فانهم لا يستطيعون معارضته أو

عدم تطبيق أوامره . وفي هذا انتقاص لحريتهم وكرامتهم ، أضف الى ذلك ما قد يخلقه نظام الأجرة من عدم مساواة بين العمال وأصحاب الأعمال وما ينتج عنه من خضوع وخنوع من جانب العمال لأصحاب الأعمال . وفي هذا الصدد ، يقول الفصل الثاني من « الكتاب الأخضر » « ان الأجراء مهما تحسنت أجورهم هم نوع من العبيد ، ان الأجير هو شبه العبد للسيد الذي استأجره بل هو عبد مؤقت وعبوديته قائمة بقيام عمله مقابل أجرة من صاحب العمل بغض النظر عن حيثية صاحب العمل من حيث هو فرد أو حكومة » . ان الطريق السوي والخلاص النهائي للأجراء يتمثل في الغاء هذا النظام واجتثاثه من جذوره واستبداله بنظام الشركاء حيث يصبح المنتجون في أي منشأة شركاء في انتاجها وأن تدار

تلك المنشأة بواسطة لجنة شعبية يتم اختيارها من قبل المؤتمر الانتاجي المكون من جميع المنتجين بها . أي أن المبدأ الذي يجب أن يطبق هو « شركاء لا أجراء » حيث في ظله تنتفي العلاقة الظالمة الموجودة الآن . اذ الجميع شركاء في الانتاج لا سيد ولا مسود ، لا عمال ولا أصحاب أعمال ويتحرر المنتجون تماما من نظام الأجرة وما ينطوي عليه من استغلال وعبودية . وتختفي كل المشاكل الاقتصادية الناجمة عن الاحتكارات وما ينطوي عليها من زيادة في الأسعار وتخفيض في الانتاج وتتقلص ظاهرة البطالة والاضطرابات التي من شأنها عرقلة العملية الانتاجية وبالتالي ، انخفاض مستوى الانتاج حيث ان الكل أصبحوا شركاء في الانتاج وبذلك أصبح من مصلحة كل منتج أن يزداد الانتاج حتى تزداد حصته وبالتالي يستطيع اشباع أكبر قدر ممكن من حاجاته .

4 ـ المساواة بين عناصر الانتاج :

ان كل انتاج مهما كان بسيطا يتطلب انتاجية للحصول عليه وان كل عملية انتاجية تتطلب توافر على الأقل عنصرين من عناصر الانتاج . ولقد أوضح الفصل الثاني من « الكتاب الأخضر » بأن عناصر الانتاج مهما تعددت وتنوعت لا تخرج عن ثلاثة عناصر أساسية وهي : مواد انتاج ووسيلة انتاج ومنتج ، كما أوضح بأن هذه العناصر متساوية من حيث أهميتها للعملية الانتاجية بدليل لو سحب احدها من العملية الانتاجية لكان من المستحيل اقامة العملية الإنتاجية وبالتالي الحصول على الإنتاج . وانطلاقا من تساوي هذه العناصر من حيث الأهمية بالنسبة للإنتاج فإنه يجب أن تكون متساوية حيث أن طغيان أحد العناصر على عنصر

واحد أو حصول أحدها على نصيب أكبر من أنصبة العنصرين الآخرين هـو في الواقـع تصادم مـع القاعدة الطبيعية للمساواة ولذلـك فان حصص عناصر الإنتاج يجب أن تكون متساوية فإذا تمت عملية انتاجية على سبيل المثال ، بتضافر جهـود عنصرين من عناصر الانتاج ، فان حصيلة تلك العملية الإنتاجية يجب أن يقسم بين العنصرين بالتساوي بحيث يستلم كل عنصر نصف الإنتاج . وإذا تمت العملية الإنتاجية بتضافر ثلاثة عناصر انتاجية فان كل عنصر من هذه العناصر يجب أن يستلم ثلث الانتاج ، وهكذا إلا أنه يجب الملاحظة هنا بأن المساواة بين عناصر الإنتـاج وليس بين الوحدات المكونة للعنصر الانتاجي الواحد .

5 ـ القضاء على جميع عوامل الاستغلال :

ان قيام المجتمع الاشتراكي الجديد الذي يهدف الى تحرير الانسان وبالتالي سعادته يتطلب بالضرورة القضاء على جميع عوامل ومظاهر الاستغلال التي من شأنها الانتقاص من حرية الانسان والتقليل من سعادته . ان القضاء على الاستغلال يتطلب القضاء على جميع العوامل والمرتكزات التي يرتكز عليها ، والتي من أهمها الأجرة والايجار والإتجار . . . وقد أوضح الفصل الثاني من « الكتاب الأخضر » الطرق السليمة والحلول الناجحة للقضاء على الاستغلال .

فبالنسبة للأجرة ، فان حلها ينضوي في الغاء هذا النظام واستبداله بنظام الشركاء وبذلك

يتخلص العمال من نظام الأجرة وما ينطوي عليه من عبودية واستغلال . أما بالنسبة لنظام الايجار فقد أوضح الفصل الثاني بأن السبب الرئيسي في وجود هذا النظام هو اطلاق العنان للملكية الخاصة بدون قيود وترك الحرية للانسان بأن يمتلك أكثر من حاجاته مما يؤدي الى وجود أناس آخرين لم يتمكنوا من الحصول على حاجاتهم ، الأمر الذي يضطرهم الى تأجيرها من الآخرين . ولا يخفى على أحد منا ما ينطوي عليه نظام ممارسة الايجار من عبودية واستغلال ، حيث لا يستطيع الشخص التصرف في الشيء المستأجر بكل حرية بل هو في الواقع مهدد في كل لحظة بأن تملى عليه أية شروط سواء المتعلقة منها بالايجار أو بطريقة الاستعمال . أي ان نظام الايجار يؤدي الى أن بعض الأفراد يتحكمون في حاجات أفراد آخرين وبذلك فانه لكي يتحرر

الانسان ويصبح سعيدا يجب أن تكون كل حاجاته محررة من أي سيطرة خارجية . وفي هذا الخصوص يؤكد الفصل الثاني من « الكتاب الأخضر » بأن الطريقة السليمة والحل النهائي لتحرير هذه الحاجات والتخلص من نظام الايجار هو تملك الانسان لحاجاته الضرورية ملكية خاصة ومقدسة والا تكون مؤجرة من أحد .

أما بالنسبة للتجارة « أو الاتجار » وخاصة التجارة الخاصة فهي من مرتكزات الاستغلال الهامة ، فهي عمل غير منتج من جهة وذلك لأنها لا تضيف الى السلعة أية اضافة . ومن جهة أخرى ، فهي ظاهرة استغلالية وذلك بما تتضمنه من مغالاة في الأسعار وزيادة في الأرباح وغش وخداع في المعاملات ولذلك يجب القضاء عليها واستبدالها بأسواق ومؤسسات شعبية تقوم بجميع

عمليات التسويق وتوفير السلع للجماهير بأسعار التكلفة بدون أية أرباح ودون أي استغلال .

6 - وجوب تنظيم الملكية :

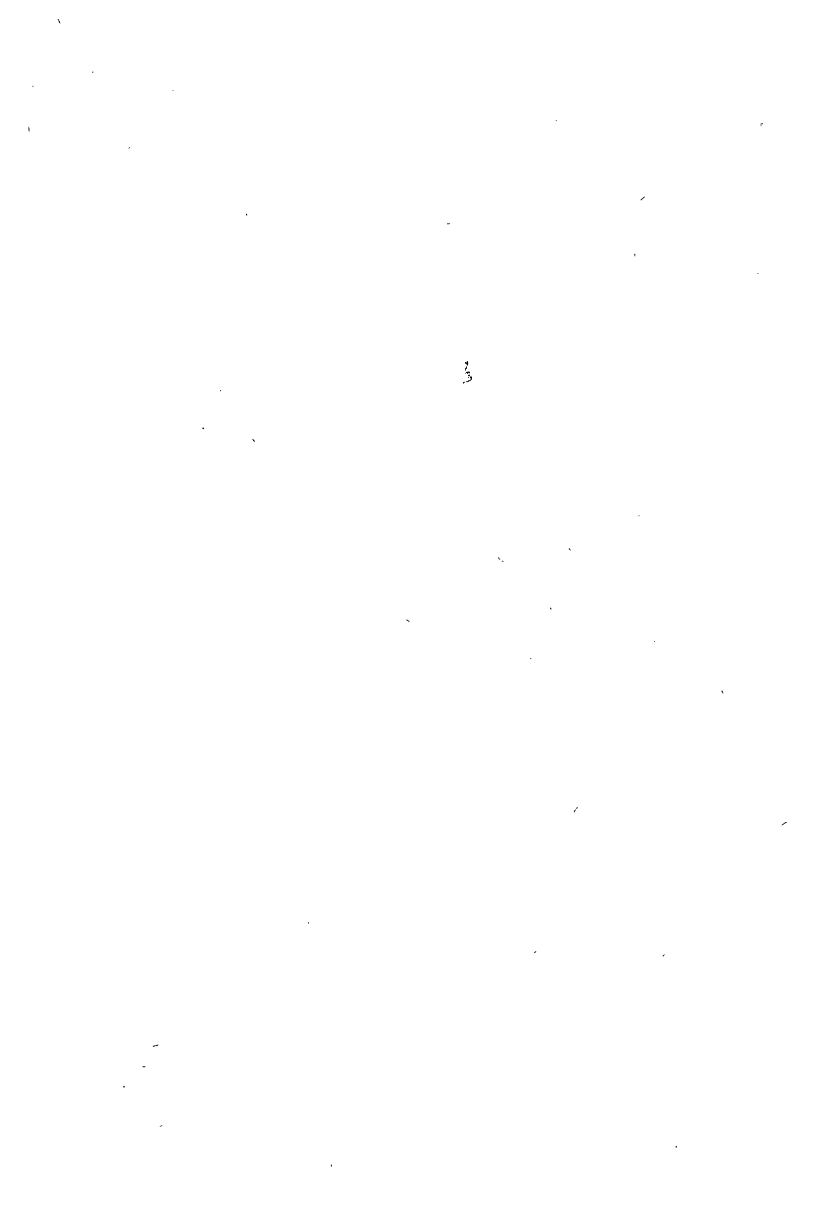
لقد تنبه النظام الاشتراكي الجديد لأهمية الملكية والدور الفعال الذي تلعبه في تحريك النشاط الاقتصادي وتأثيرها عليه . ان نجاح أي نظام اقتصادي يعتمد بدرجة كبيرة على نجاحه في حل مشكلة الملكية وكيفية تقنينها وتنظيمها . ان معظم المشكلات الاقتصادية ان لم يكن كلها (من استغلال واستعباد وظلم وتقسيم المجتمعات الى طبقات غنية وأخرى فقيرة ، طبقات معدمة وأخرى مترفة ، الخ . . .) ناتجة في الواقع من عدم وجود حل جذري لمشكلة الملكية . وبعد استعراض واف

لجميع المحاولات السابقة لحل هذه المشكلة ، جاء النظام الاشتراكي الجديد بالحل التالي لمشكلة الملكية .



منهج النظام الإشتراكي
الجماهيري الجديد

بعد أن تعرفنا بطريقة موجزة على أهم خصائص ومبادىء النظام الاشتراكي الجديد (الجماهيري) يجب أن نتعرف الآن على الطريقة أو الكيفية التي يتبعها هذا النظام في تأدية الوظائف الأساسية للنظام الاقتصادي مثل تحديد نوعية وكمية الانتاج وكيفية الانتاج وتنظيمه وطريقة توزيع الموارد الاقتصادية على الأنشطة الاقتصادية المختلفة وكيفية تـوزيع الناتج وغيرها من الوظائف الأخرى .



من استعـراضنا للمبـادىء الأساسيـة للنـظام الاشتراكي الجديد (الجماهيري) يبدو واضحا بأن أسلوب أو جهاز السوق لا يمكن اتباعه أو الاعتماد عليه وذلك لما يترتب عليـه من نتائـج تتناقض ومبادىء هذا النظام فأسلوب جهاز السوق أو جهاز الثمن يفترض وجود الملكية الخاصة غير المحدودة لوسائل الانتاج كـما يفترض ان استخـدام هذه الوسائل هو من أجل تحقيق أكبر ربح ممكن وما ينتـج عن ذلـك من ســوء تخصيص للمــوارد الاقتصادية وسوء توزيع للثروة واستغلال بالاضافة الى ذلك فان أحد أهداف النظام الاشتراكي الجديد (الجماهيري) هو تدمير العلاقـات الظالمـة وفي

مقدمتها علاقات الانتاج المبنية على نظام الأجرة وما ينطوى عليه من استغلال واستعباد والتي تهدف بالدرجة الأولى الى تحقيق الأرباح لذلك كله فان أسلوب السوق أو أسلوب جهاز الثمن لا يمكن اتباعه في المجتمع الاشتراكي الجماهيري وأنه لا بد من اتباع أسلوب التخطيط للقيام بهذه الوظائف .

لكن أسلوب التخطيط المتبع في النظام الاشتراكي الجديد (الجماهيري) يختلف عن أسلوب التخطيط المتبع في النظام الماركسي فبينما يتم التخطيط في النظام الماركسي من قبل اللجنة المركزية أو الهيئة المركزية للتخطيط فان التخطيط في المجتمع الاشتراكي الجماهيري يتم من قبل جميع أفراد المجتمع عن طريق المؤتمرات الشعبية الأساسية كذلك نجد أن التخطيط في المجتمع الاشتراكي الجماهيري ليس شاملا كما الحال في النظام

الماركسي وذلك لأن الأفراد في المجتمع الاشتراكي من حقهم تملك وسائل اشباع حاجاتهم ملكية خاصة ومقدسة طالما أن ذلك كان من مجهودهم الخاص وفي حدود حاجاتهم فالأفراد الذين يديرون نشاطهم الاقتصادي بأنفسهم دون استخدام الغير يكون حصيلة هذا النشاط ملكا لهم ملكية خاصة ولهم كامل الحق والحرية في استعماله أما اشباع حاجاتهم أو الادخار من هذه الحاجات لتطوير وتنمية وسائل انتاجهم حتى يتمكنوا من اشباع حاجات أكثر من المستقبل كما ان لهم كامل الحرية في انفاق ذلك الجزء من دخولهم الموجهة الى الاستهلاك على أي سلع أو خدمات يرونها مناسبة طالما أن ذلك في حدود القواعد والمبادىء العامة التي يقررها ويقرها المجتمع .

كذلك الأشخاص الذين يكونون شركاء في

مؤسسة اشتراكية انتاجية كل شخص من هؤلاء له حصة في الانتاج وكل واحد منهم له الحرية الكاملة في التصرف في هذا الدخل على الطريقة التي يراها مناسبة له والأشخاص الذين يقومون بتأدية خدمة عامة للمجتمع ويتلقون دخولا في مقابل ذلك فهم احرار في استخدام هذه الدخول بالطريقة المناسبة لهم .

وبصورة موجزة فان الأفراد في المجتمع الاشتراكي لهم كامل الحرية في التصرف في وسائل اشباع حاجاتهم أي أن الانتاج أو الدخل الذي يحصل عليه كل فرد نظير مجهوده الشخصي فان للفرد كامل الحرية في استخدام هذا الدخل وانفاقه في أوجه الانفاق المناسبة له ولا يخضع هذا الانتاج أو الدخل الى التخطيط بينما في النظام الماركسي نجد ان حتى أوجه الانفاق والسلع الاستهلاكية

تخضع للتخطيط وتحدد من قبل اللجنة المركـزية للتخطيط .

ان الانتاج أو الدخل أو الثروة التي تخضـع للتخطيط في المجتمع الاشتراكي هو عبارة عن ذلك الدخَل أو الانتاج أو الثروة التي تتبقى بعد اشباع حاجات الأفراد حيث ذلك يعتبر ملكا لكل افراد المجتمع ومن ثم فان المجتمع بكامل افراده هو الجهـة التي لها الحق في اتخـاذ القرار في كيفيـة التصرف فيها أي ان الجزء المتبقي من ثروة المجتمع بعد اشباع حاجات افراده يقوم المجتمع عن طريق مؤتمراته الشعبية باتخاذ القرارات اللازمة لكيفيـة توزيعها والتصرف فيها من حيث تـوزيعها بـين الاستهلاك الحالي وبين الاستثمار من أجل التنمية الاقتصادية أو من حيث تقرير نوع الانتاج الذي يجب أن تستعمل فيه أو أي الخدمات التي يجب أن

تؤدى بها الخ . . من القرارات الاقتصادية المختلفة .

أي أن التخطيط المتبع في المجتمع الاشتراكي لا يفقد الفرد في ظله حريته كما الحال في النظام الماركسي بل على العكس من ذلك فان التخطيط في النظام الاشتراكي الجماهيري يؤكد حرية الفرد وضرورة مشاركته في اتخاذ القرارات الهامة والتي تمس حياته من جميع النواحي .

حيث أن هذا النظام يؤمن ايمانا كاملا بأنه لا توجد أية جهة أو أي فرد يستطيع أن يعبر عن حاجات ورغبات أي شخص آخر ويترجمها الى قرارات بدلا منه ولذلك فان كل فرد يجب أن يشارك في كل القرارات ويعبر عن رأيه وحاجاته ورغباته .

الحلول الجذرية التي
أتى بها النظام الاشتراكي
الجديد : (الجماهيري)

من خلال هذا الاستعراض الموجز لمكونات ومبادىء النظام الاشتراكي الجماهيري الجديد نستطيع أن نستخلص المساهمات الايجابية والحلول الجذرية التي قدمها هذا النظام في سبيل حل المشكل الاقتصادي في النقاط التالية :

1 ـ لقد استطاع النظام الاشتراكي الجماهيري ان يقدم حلا جذريا لمشكلة العلاقة بين العمال واصحاب الأعمال وذلك بأن دمر علاقة الأجرة وما

تنطوي عليه من استغلال واستعباد من قبل أصحاب العمل للعاملين وما يؤدي اليه ذلك من اضرابات وبطالة وتكدس في الانتاج الخ . . . وقد استبدل هذه العلاقة الظالمة بعلاقة الشركاء حيث يكون الجميع منتجين لا عمالا ولا اصحاب أعمال وانما هي علاقة ومساواة الكل يعمل على زيادة الانتاج دون أي استغلال كل منتج يتحصل على حصته في الانتاج كاملة ولا منقوصة .

2 ـ لقد استطاع هذا النظام أن يقضي على جميع مظاهر الاستغلال من أجرة وايجار واتجار وذلك بتقديم الحلول الناجعة والبديلة لذلك فبالنسبة للأجرة كما ذكرنا سابقا استبدلها هذا النظام بنظام الشركاء وبالنسبة للايجار فقد استبدله بنظام تكون فيه كل حاجات الانسان مملوكة ملكية خاصة ومقدسة .

أما بالنسبة للاتجار فقد حلت مشكلتها عن طريق الغاء التجارة الخاصة واستبدالها بالمتاجر الشعبية التي تقدم السلع للجماهير بأسعار التكلفة ودونما أي ربح .

3 ـ كذلك استطاع هذا النظام أن يحل مشكلة الملكية وذلك بتقنينها بحيث لا تطغى الملكية الخاصة لوسائل الانتاج كما هو الحال في النظام الرأسمالي وبذلك تجنب مشاكلها من تقسيم المجتمع الى طبقتين وما ينتج عن ذلك من صراعات ومشاكل تختفي الملكية الخاصة تماما وتسود الملكية العامة كما هو الحال في النظام الماركسي وبذلك تجنب مشاكلها أيضا المتمثلة في انعدام الحوافز على الانتاج وما ينتج عنها من تكاسل عن العمل وانخفاض في الانتاج وكذلك ما ينطوي عليه نظام الملكية العامة من انعدام لحرية الأفراد في

التملك والتصرف في ما يملكون ، وجاء جل هذا النظام لهذه المشكلة متمثلا في وجود الملكية الخاصة ولكن في حدود اشباع الحاجات وفي حدود المجهود الشخصي وما زاد عن ذلك فيبقى ملكا للجماهير هي التي تقرر كيفية التصرف فيه عن طريق المؤتمرات الشعبية الأساسية .

4 ـ كذلك فان هذا النظام استطاع عن طريق الملكية بالحاجة وبالمجهود الشخصي وعن طريق نظام الشركاء وما ينطوي عليه من حوافز على الانتاج عن طريق ذلك ان يخلق نوعا من التوازن بين الانتاج والاستهلاك ويتجنب الأزمات الاقتصادية من كساد وبطالة وفائض في الانتاج .

5 ـ لقد استطاع هذا النظام أن يعطي الحرية لجميع الأفراد وليس لطبقة أو حزب أو طائفة فكل فرد



في المجتمع الجماهيري يستطيع أن يمتلك حاجاته ملكية خاصة وله الحرية في التصرف فيها بالطريقة التي يراها مناسبة في حدود ما يقره المجتمع وهو أيضا عضو في مؤتمر أساسي شعبي يشارك عن طريقه في كل القرارات الاقتصادية سواء المتعلقة بالانتاج أو التوزيع أو بالاستهلاك أو بالاستثمار الخ . . من القرارات الاقتصادية المختلفة وبذلك استطاع ان يكون المجتمع الحر والسعيد .

6 ـ لقد استطاع هذا النظام أن يتوصل الى حل جذري ونهائي لمشكلة حافز الانتاج وذلـك بأن وصل بهذه الحوافز الى قمتها أو ذروتها وذلك بأن يتحصل كل منتج على قيمة ما أنتجه وان كل الحلول السابقة من مشاركة في الأرباح أو في الادارة أو نظام المكافآت وغيرها لم يصل الى هذا المستوى من التحفيز .

ثمن بيع النسخة للمؤسسات الرسمية 1000 درهم



الثمن

500 درهم داخل الجماهيرية

1000 درهم خارج الجماهيرية